

رحم الله بان هذا التفاوت لا يطابق تفاوت ما بين الامرين لان المقارنة
بين التسع والعشرين من تسعين جرمين عشرة والتفاوت بين العشرة والتسعة
العشر وهو متساوي من تسعين وظاهرهما بينهما التفاوت وتاثيرها الزام
الاولى بحسنه ونصف والثانية بحسنه لان جنايته كل واحد منها نقصت
ديار ثم رتب الجنائيات الى الهلاك والارث سقط اذا صادت الجنائيات
فيسقط نصف الارث عن كل واحد منها لان الموجود منه نصف لقتل
وسقى نصف فعل الاول حنسه من حيث هو شريك ونصف ديار وهو نصف
ارث جنايته لانه حصل منه نصف القتل فلا يدرج تحت النصف الاثر
وعلى الثاني حنسه نصف ديار وهو نصف ارث جرحه واربعة ونصف
هي نصف قيمة العبد عند جنايته ويضعف بان حنسه حيفا ايضا عليها
وزيادة في الواجب عن المتلف بما تقدم من ان الارث لا يعبر عنه بمرتبة
الجناية اصلا سواء كان المرحوم مع شريك ام لا واعتد على الاول بان الجنائيات
قد تجوز الى الجاني لزيادته كما اذا قطع يد مجرم جرحه اخر فقتل واحسب
عنه بان قاطع اليدين لا يشركه في القتل والقتل قاطع اثر القطع ووقع
موقع الابدان وهما هنا بخلافه وقد تقدر هذا الوجه بطريق اخر يعلم
من محذورا لزيادته في القيمة بان يحصل ذكره في الوجه من اثار القتل
والنصف اصلا للقيمة حتى لا يودي الى الزيادة فيسقط الاجزاء الحادية يكون
احدا وعشرين جزء ويقسط العشرة عليه في التفاوت مراعاة بينهما مع السلامة
من الزيادة فيجب على الاول احد عشر جرما من احد وعشرين جرما من غيره وعلى
الثاني عشرة جرما من احد وعشرين جرما من غيره فاذا اردت معرفة مقدار
ما على كل واحد منهما من العشر تامة ضربت مجموع ما يلزم كل واحد منها وهو عشرة ونصف

في القيمة وهي عشرة تبلغ ما به وحسنه وهذا الاعداد كل عشرة ونصف منها
ديار ونصف الاول منها حنسه وحنون هي خمسة دناير وسبع وثلاثا وسبع
والثاني نصيبه منها حنسون هو مئزر وب حنسة في عشرة فاذا اخذت من
كل عشرة ونصف واحد كان المجمع اربعة دناير وحنسه السبع دناير والمجمع
عشرة وسقى في هذا الوجه افراد ارث الجنائيه عن بدل النصف وقل عرفت
ما بينه وهذا الوجه في فرق وجهين بهذا المعنى الذي اعتبرناه ورايهما
الزام الاول بحسنه والثاني باربعة ونصف لان المرحوم سوتا قتل نصف
كل واحد نصف القيمة الا ان القيمة يوم الجنائية الاولى عشرة ويوم الجنائية
الثانية تسعة فيعلم كل واحد منها نصف قيمته يوم جنايته ويندرج في الارث
في بدل النصف لكنه يضعف بان بينه نصيب نصف على المالك اذا كان حنسه
المقتول عشرة وقد ماتت جنايته فلا وجه لسقوط شيء من قيمته وخامسها
الزام كل منها بنسبة قيمته يوم جنى عليه ونص القيمة في يوم القتل عليها فيجمع القيمة
يكون تسعة عشر لان قيمته يوم جنايته الاولى على عشرة ويوم جنايته الثانية
تسعة فسقط القيمة عليها فيكون على الاول عشرة اجرام من تسعة عشر جرما من غيره
وعلى الثاني تسعة اجرام من تسعة عشر جرما من غيره ويقال بعبارة اخرى نصف القيمة
يوم الجنائية الاولى خمسة ويوم الجنائية الثانية اربعة ونصف مجموع بينهما
ونصف العشر على تسعة ونصف حنسه منها على الاول واربعة ونصف على الثاني
فاذا اردت الانصاح ومعرفة ما على كل واحد من العشر ضربتها في تسعة عشر
تبلغ ما به وسوى فعلى الاول منها ما به وعلى الثاني تسعون ثم هذا العدد
كل تسعة عشر منه بواحد فيكون المائة حنسة دناير وهو ما على الاول والتسعون
اربعة دناير واربعة عشر فاذا اصيقت الهمزة الاربعة عشر جرما على الاول

